

الأزمة المالية العالمية وأثرها على التنمية في الجزائر

زاوي شهرزاد: أستاذ مشارك بجامعة بشار، ماجستير في العلوم التجارية، سنة ثانية دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسنية بن بوعلي الشلف
1. بلغناي نبيلة: أستاذ دائم أستاذ مساعد قسم "ب" بجامعة بشار، ماجستير في العلوم التجارية، سنة أولى دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة حسنية بن بوعلي الشلف

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأزمة المالية العالمية الحالية وتاريخها وبرز أسبابها، ثم تسليط الضوء بالتركيز أكثر على مدى تأثير هذه الأزمة على الدول النامية والعربية وتجارتها الخارجية عموما وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها التنمية المستدامة والتنمية البشرية. لذلك تطرقنا في هذا البحث إلى تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر في أعقاب إفرازات الأزمة و معرفة التدابير الإستراتيجية للخروج أو تخطي هذه الأزمة وتحقيق أهداف الدولة الإنمائية.

The global financial crisis and its impact on development in Algeria

Summary: This study aims to introduce the current global financial crisis and its history and the most prominent causes; and highlight the focus more on the impact of this crisis on developing countries and Arab and foreign trade in general and on the Algerian economy in particular, especially in light of new challenges posed by sustainable development and human development. So, in this research, we dealt with the challenges of economic development in Algeria in the wake of the crisis and the strategic measures to break or overcome this crisis and achieve the developmental objectives of the state.

مقدمة:

تعد التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية ويهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وذلك بإحداث تغييراً حضارياً على كافة مستويات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالقدر الذي يقضي به على مسببات التخلف ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع. والتنمية الاقتصادية هي أحد الركائز الأساسية للتنمية الشاملة لأنها تهدف إلى زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل ترتيبه هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة في المجتمع لذلك فهي تم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي تسببت فيها المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل حيث ازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) وقدمت هذه القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاء الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، أثر ذلك على الوضعية المالية لهذه المؤسسات وبفضل درجة التشابك الكبيرة بين المؤسسات المالية والمصرفية خصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة والمتمثل في التسديد أو التوريق وذلك بتحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك هذه المؤسسات، إذ فإن تعرض إحدى المؤسسات المالية للانحيار أو الإفلاس قد يؤدي إلى تعثر وانحيار مؤسسات مالية أخرى. وانتقلت عدوى هذه الأزمة إلى الأسواق المالية لمختلف دول العالم لاسيما الدول النامية ونسبة تأثرها تكون على حسب حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول النامية والعالم الخارجي. وتعتبر الدول العربية الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بدول أخرى في العالم، وذلك لقلّة اندماج الدول العربية في الأسواق العالمية من جهة وإلى العوائد النفطية ومواصلة برامج الإنفاق الحكومي في المشاريع الاستثمارية لدى معظم الدول العربية من جهة أخرى. وما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية سوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية ولو بنسب أقل. لذلك وفي ظل هذه المعطيات تبرز الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، وهل ستعرقل هذه الأزمة برامج تنميتها الاقتصادية ونيف ستصدي الجزائر لمشاكل هذه الأزمة في ظل متطلبات التنمية؟

ير العالم اليوم بأزمة اقتصادية حادة تطال في قوتها جميع الأبعاد الاقتصادية وتتعداها إلى الجوانب الإنسانية الأخرى، ولم يقتصر أثرها على الولايات المتحدة الأمريكية بل تخطت الحواجز الجغرافية لتشمل جميع دول العالم.

1/ تعريف الأزمة المالية: الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات و المعدات الأبنية، و إما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، و هذه تسمى مشتقات مالية، و منها العقود المستقبلية (للفنط أو للعمليات الأجنبية مثلاً). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.

2/ تاريخ الأزمة²: تشهد الرأسمالية المالية أزمة حقيقية، غما الذي حدث بالضبط؟ نعلم أن العولمة المالية أزلت الحواجز بين الأسواق المالية وحررت رؤوس الأموال وعولمت المالية. وفي هذه الأثناء وجد نظام بنكي لسوق موازية لنظام بنوك الودائع، وبدأت البنوك تبيع وشترت السندات في الأسواق المالية مما ولد ما يعرف بـ "التسنيدي"، أي يحول البنك قرضاً إلى سند قابل للتداول يمكن لكل مستثمر أن يشتريه أو يبيعه في أي وقت. وقدم هذا التسنيدي على أنه وسيلة فعالة للحماية من المخاطر، بطرحه في الأسواق وهكذا فإن المخاطر تتداول من يد إلى يد دون أن يعرف أي شخص من يملك قروض المخاطرة وم حجمها. وبدأت تتشكل ملامح الأزمة في أواخر عام 2006م مع ما عرف بـ "أزمة الرهن العقاري"، فقد شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأميركية ما بين عامي 2001-2006، البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وهو منح مقترضين قروض بدون ضمانات كافية، وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. ثم تصاعدت وتيرتها، حيث انهارت العديد من المؤسسات المالية العملاقة، وصبحت الأزمة تهدد الاقتصاد العالمي ككل. ويرجع البعض تاريخ الأزمة إلى عام 2001م في ظل إدارة السيئة الرئيس بوش وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أقم الولايات المتحدة في حروب طويلة في العراق وأفغانستان مما جر على الميزانية الأمريكية النفقات العسكرية الطائلة، وتزامن هذا الأمر مع العجز التجاري المتراكم في الميزان التجاري الأمريكي.

3/ أبرز أسباب الأزمة¹: يرجع السبب الرئيسي في الأزمة الحالية إلى سوء النظام المالي الذي تتبعه الولايات المتحدة، فالنظام الرأسمالي تعتمد آلياته ودواته على التوسع في الإقراض بصورة كبيرة، حتى أصبح النشاط الاقتصادي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تمويل المشاريع الاقتصادية، وصبحت أكثر المعاملات المالية تقوم عليه. وبالإضافة إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية. وعندما يحدث انخفاض اسمي في القيمة المحلية إزاء العملات القيادية وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج³. والمفروض أن نظام الإقراض يكون قائماً على قاعدة مصرفية معتمدة بدورها قاعدة رأسمالية، بحيث كلما نمت وكبرت الأسواق المالية كلما كانت القاعدة الرأسمالية تنمو وتكبر، ولكن ما حدث هو أن عمليات الإقراض كبرت وتضخمت بدرجة غير متناسقة مع نمو القاعدة الرأسمالية للمصارف، ووصلت حدود الإقراض في المؤسسات المالية إلى أن أصبح مقابل كل دولار نقدي موجود هناك 36 دولار ائتماني (كتابي)، وفي هذه الحالة يكون أي تذبذب ولو بنسبة 30% يؤدي إلى أزمة مالية. وهكذا يظهر لنا أن بذور المشكلة موجودة في أصل النظام الرأسمالي وفي آلياته. و يعد من الأسباب ضعف الكفاءة الإدارية في النظام المالي الأمريكي، تتمثل في قلة الرقابة على معايير الائتمان، حيث توسعت المؤسسات المالية في الإقراض - بهدف تعظيم الأرباح - دون أخذ الضمانات الكافية ودون أن يكون لدى العميل ممتلكات أو أصول ذات قيمة، نتيجة لذلك عجز المواطنين الذين لا يتمتعون "بالمصداقية الائتمانية" عن سداد تلك الديون التي عليهم مما جر الولايات على تلك المؤسسات المالية وعلى الاقتصاد ككل. أضف إلى ذلك أن الأزمة تزامنت مع الإنفاق العسكري الكبير من قبل الحكومة الأمريكية على حربها على أفغانستان والعراق، حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) في عام 2007م 611 مليار دولار، كما أن الإنفاق العسكري للولايات الأمريكية في العراق 371 مليون دولار في الدقيقة الواحدة، وتزامنت أيضاً مع العجز الكبير والمتراكم في الميزان التجاري الأمريكي هذا مع العلم أن العجز في ميزانية الولايات المتحدة سجل مستوى قياسياً ليبلغ 455 مليار دولار في السنة المالية 2008م وهذا الأمر زاد من وقع الأزمة على الاقتصاد الأمريكي وجعلت من الصعب عليه تجاوزها بسهولة.

4/ أثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية والنامية : تواجه التجارة العربية الخارجية اليوم عدة تحديات أنتجتها الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و تداعياتها على القطاعات المالية و الإنتاجية و الخدمية في الدول المتقدمة و الدول النامية ، ولكن بنسب متفاوتة، و لعل أبرز هذه التداعيات برزت في مجالات التمويل المصرفي للتجارة في ظل استمرار تثبيت سعر صرف عدد من عملاتها مقابل الدولار، و آفاق النمو في قطاع النفط، و الانخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة و تحويلات المغتربين و العائدات السياحية و المساعدات الرسمية للتنمية، و التأثيرات على أسواق العمل العربية. و تأتي هذه المستجدات في الوقت الذي لا تزال فيه التجارة العربية تعاني من عدة قيود و عراقيل تحد من إمكانية الاستفادة من السوق الاستهلاكية العربية الواسعة.

أولاً: أثر الأزمة على تجارة الدول النامية: الانخفاض الكبير و السريع في أسعار السلع و خصوصاً المواد الأولية و النفط بالإضافة إلى انخفاض الطلب على الخدمات السياحية في الدول النامية، فقد تراجع الطلب في أسواق الصادرات العلمية ما بين 5% و 10% لمجمل عام 2009. و من المتوقع أن تتراجع صادرات الدول النامية بحوالي 2%-3% لمجمل عام 2009.

بقاء حصة الدول النامية من إجمالي التجارة العالمية لا تزال دون 1% على الرغم من نمو التجارة العالمية بمعدل 12% لأنه تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الوقود و المعادن بنحو 28% منذ عام 2000. انكماش الوفرة الموجهة لتمويل التجارة، تساهم بشكل كبير في تراجع التدفقات التجارية و لاسيما للدول النامية، بحسب ما قاله المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

ثانياً: التأثير على تجارة الدول العربية : تعتبر التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاديات الدول ببعضها، و بالتالي تمر من خلالها من خلالها تأثيرات الأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر. وهذا ما حصل في المرحلة الثانية من الأزمة العالمية، أي بعد تحولها من أزمة مالية عالمية إلى أزمة رنود اقتصادي عالمي. ذلك أن ضعف ارتباط مجمل أسواق المال العالمية ساهم بشكل عام في حصة الاقتصادات العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، و إن تأثرت بعض الدول العربية الغنية و صناديق الاستثمار العربية من جراء تمويلها للمؤسسات المالية العالمية التي ما لبثت ما تهاوت و أفلست و مع ارتباط المنظمة العربية بأقاليم العالم الأخرى عبر القنوات التجارية، و لاسيما فيما يتعلق بتصدير النفط و الغاز و المنتجات البترولية، فقد أدى الهبوط الحاد في الطلب العالمي على النفط إلى تقليص حجم التجارة العربية الخارجية.

وانعكس هذا سلباً على قطاع النفط و القطاعات المرتبطة به بشكل كبير بسبب تخفيض حجم الإنتاج و الاستثمار. لهذه التطورات تبعات سلبية أيضاً على آفاق التشغيل و تحديات تخفيض معدلات البطالة في المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من أعلى معدل للبطالة في العالم و يصل إلى 1.4%.

/ تأثير الأزمة المالية على اقتصاديات المنطقة العربية: إن ضعف ارتباط أسواق المال العربية بالأسواق المالية العالمية ساهم إلى حد كبير في حماية الاقتصادات العربية من التأثير بشكل مباشر بالمرحلة الأولى من الأزمة، باستثناء الحسائر التي لحقت ببعض الصناديق (السيادية) الخليجية على وجه الخصوص المستثمرين و المستثمرين من الأفراد الذين استثمروا في المؤسسات المالية الأمريكية التي ما لبثت أن تعثرت و أفلست. أما الدول العربية غير النفطية، فقد تأثرت بالأزمة بشكل غير مباشر، تراجع حجم الاستثمارات الواردة إليها من الدول العربية النفطية و الغنية، و التي بدورها تأثرت بخسائرها في الأسواق المالية العالمية و بتراجع أسعار النفط بحوالي 50% خلال النصف الثاني من عام 2008. و انطلاقاً من هذا، أشارت التوقعات إلى تراجع في معدلات النمو في المنطقة العربية خلال الفترة القادمة، خصوصاً على ضوء الرنود الاقتصادي العالمي، و رغم الجهود الدولية لتنسيق السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية العالمية للحد من تداعيات الأزمة.

2010	2009	2008	
2.0	0.5-	1.4	معدل النمو الاقتصادي للدول النامية
5.3	3.1	4.3	النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

المصدر: عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط مارس 2009. تعتبر المنطقة العربية من المناطق الأقل تأثراً بشكل مباشر بالأزمة و تبعاتها. غير أن التوقعات تشير إلى نمو اقتصادي إجمالي للمنطقة بحوالي 3.3% خلال عام 2009. و في الدول المنتجة للنفط، سيؤدي تراجع العائدات النفطية و تراجع حجم الإنتاج النفطي إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي من 4.5% عام 2008 إلى 2.9% عام 2009.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على الدول العربية المنتجة و المصدرة للنفط فقد تجلت فيما يلي: تراجعت الأسعار من 147 دولار للبرميل جوان إلى حوالي 30 دولار للبرميل مطلع عام 2009. و قد أدى ذلك إلى تخفيض الدول العربية المنتجة للنفط لحجم إنتاجها بهدف الحفاظ على الاستقرار في الأسعار. و على سبيل المثال خفضت السعودية من إنتاجها النفطي بحوالي 15%، و خفض العراق حوالي 8% من إنتاجه النفطي. و وفي عام 2009 تراجع النشاط في القطاع النفطي بنسبة 3.5%. و مرد ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط و بالإيرادات النفطية و بالتزامن مع تراجع حاد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة بسبب تداعيات الأزمة المالية العلمية و الرنود في الاقتصاد العالمي. وفق مصادر دولية فإن التراجع في أسعار النفط مصحوباً بالسياسات المالية التوسعية يؤدي إلى انخفاض في فوائد الحساب التجاري لدى هذه الدول، من 380 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 50 مليار دولار عام 2009. كما أن هذا الارتفاع الكبير في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل تثبيت سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الاحتياطي الأجنبي لدى هذه الدول الذي تحقق خلال الوفرة النفطية الأخيرة، من 807 مليار دولار في سبتمبر 2008 إلى حوالي 40 مليار دولار خلال الستة أشهر اللاحقة. غير أن الإجراءات الحكومية المعاصرة اتبعت استراتيجيات ضخ السيولة في الاقتصاد المحلي التي ساهمت في تقليص تداعيات هذه الأزمة على القطاعات غير النفطية، حيث شهدت بذلك نمواً بنسبة 3.2% خلال عام 2009. ومن المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2011 بالتزامن مع عودة ارتفاع أسعار النفط و التحسن في حجم الطلب العالمي و الاستمرار في السياسات المالية التوسعية لحكومات هذه الدول. و تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات المالية التوسعية التي اعتمدها حكومات هذه الدول وبالأخص في الدول الخليجية تساهم في الحفاظ على حجم الطلب المرتفع لمستوردات هذه الدول من الأسواق العلمية، ومنها أسواق الدول العربية المجاورة، بما يفوق قيمة 700 مليار دولار خلال عام 2009 مما يعني قدرة هذه الدول العربية على التأثير على معدلات النمو في حجم الطلب العالمي والنمو الاقتصادي العالمي بشكل عام، وبالتالي الحد من الانكماش الاقتصادي العالمي. ومع التوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي عام 2011 من المتوقع أن تشهد مجمل الدول المنتجة للنفط في المنطقة تحسناً في الناتج الإجمالي النفطي وغير النفطي بنحو 4.4% و 3.9% على التوالي. 6/ تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر: إن الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها المستقبلية يجب أن تكون المنطلق الذي يتم من خلاله إعداد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ويتم ذلك من خلال مدخلين هم:

1-أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية؛

2- استخلاص الدروس و العبر من النظام الليبرالي المتهاك في أعلى قلاع (الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد) ، حيث أن الدرس الأول الذي يجب معرفته هنا هو استحالة تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على القروض الاستهلاكية (اقتصاديات جانب الطلب) من أجل تحريك جهاز العرض للاقتصاد الوطني حتى وإن كانت هذه القروض قروض حسنة ممولة من قبل الخزينة العمومية (وذلك راجع لسلوك المستهلك) ، ناهيك عن كونها قروض ربوية تتغير أسعار فائدتها بتغير السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي ، لكنها تقوم بنفس العملية و نفس الإجراء الإقراضي أو التمويلي دونما أبسط تغيير عملي بالمقارنة مع نظيراتها من البنوك الربوية ؛ فلو مولت هذه البنوك الإسلامية طالبى السكن في أمريكا لدخلت في أزمة الملاءة العامة دونما أن تؤدي إلى أزمة مالية عالمية .

إن واقع الاقتصاد الجزائري غير مندمج بالاقتصاد العالمي لكنه مرتبط به من خلال عائدات السوق النفطية و المتأثرة سلبا بالأزمة الاقتصادية العالمية (98 بالمائة من الصادرات الجزائرية محروقات) ، كما أن التضخم غير مستبعد على مستوى الاقتصاد العالمي (يقدر الخبراء المليون الوقت الذي يستغرقه التحول من أزمة نظام مالي إلى أزمة نظام حقيقي من سداسي إلى سنة) مما يزيد من فاتورة الواردات الجزائرية ؛ فالإقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية فقط من خلال الميزان التجاري ، لكن رصيد هذا الأخير و المواطن بالعملة الصعبة هو مفتاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية في الجزائر و ذلك من خلال مختلف سياسات و أشكال و أبعاد الإنفاق العمومي ، كما أنه يحقق العديد من التوازنات الاقتصادية الكلية باستثناء معدل البطالة ، إلا أنه يؤدي إلى تحقيقه في ظل سياسات اقتصادية رشيدة خلال فترات زمنية محددة . إن السوق النفطية الدولية واعدة و لقد نجحت منظمة الأوبك في التأثير النفسي على سلوكيات المتعاملين في بورصات النفط إلى الوصول إلى سعر عند عتبة 70 دولار للبرميل ؛ لكن في الواقع ليس هنالك أي مؤشر أو إجراء عملي و لا حتى وقائي يؤكد على تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية ، وحتى وإن كان له ذلك (الاقتصاد العالمي) فإنه يعاني من أزمة هيكلية تجعل من معدلات النمو الاقتصادي قريبة إلى الانحسار الاقتصادي ، أثر الأزمة الاقتصادية على العلاقات الاقتصادية الدولية هو سيادة الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية و التي بدأ تأثيرها السلبي على القطاع الحقيقي في انتظار الرنود في الشركات الصغيرة و المتوسطة بوصفها ذات مقاومة عالية لتأثيرات الأزمات المالية و الاقتصادية ، و هذا الوضع يمكن استغلاله في إطار براغماتي من قبل الحكومة الجزائرية لتأهيل الاقتصاد الوطني انطلاقا من الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية ؛ كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و في ظل الأزمة المالية العالمية سوف تتركز نوعا ما بالنسبة للدول التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية و تتوفر على فوائض مالية معتبرة (على عكس من تقارير المنظمات الدولية ، و ذلك في حالة عدم تدخل السلطات الحكومية لمنع خروج الرأسمال إلى الخارج) ؛ مما يجعل من الأزمة الاقتصادية العالمية و في ظل العودة إلى الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية فرصة لتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد إستراتيجية النهوض بالاقتصاد الوطني وفقا لما سبق (الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية) لا تعني التخلي عن السوق الدولية و الخبرات الأجنبية (حتى في ظل الأزمة) بوصفها مدخل من مداخل تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ لكن الوضع الدولي يتجه نحو الانغلاق و رفع شعار السيادة الوطنية و لو بطرق ملفقة كقيام الإتحاد الأوروبي بفرض رسوم جد مرتفعة تدخل حيز التنفيذ في سنة 2012 على شركات الطيران المدني الأجنبية و الأوروبية تحت حجة تلويث البيئة (اتفاق كيوتو) ، لكن الغرض من هذا الإجراء متعلق بالمنافسة من جهة ، و مستقبل القطاع من جراء تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية و يجب على الحكومة الجزائرية الاستفادة من هذا الوضع الدولي قدر الإمكان من أجل الاندماج و المساهمة الإيجابية في حرية الاقتصاد العالمي وذلك بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية أين تعود فيها الأسواق الدولية إلى سابق عهدها .

17/ ما اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟: مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري و غيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و لو بنسبة تبدو اقل من الدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية: -عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

-انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذلك لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على تصدير منتجات عدا المحروقات و ذلك يجعله في مأمن من أي تساد قد يصيب الاقتصاد العالمي عكس الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالرؤود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

-اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة يسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها أي إشكالات في حالة انخفاض أسعار البترول و هذا الإجراء لم يتفهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته الآن.

و تمثلت هذه الآثار فيما يلي: إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال التجارة الخارجية و مؤخرا من خلال توظيف احتياطات الصرف. و يمكن للازمة المالية العالمية ان تؤثر على اقتصادنا من خلال مؤشرين: قيمة الدولار الأمريكي و نسبة التضخم في الاقتصاديات الغربية وخصوصا في الاقتصاد الأمريكي.

قيمة الدولار الأمريكي: يقيم تصديرنا للنفط بالدولار، و إذا تواصلت أزمة الاقتصاد الأمريكي إلى الخسار، ستندهور قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة صادراتنا بشدة. كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي سيجر وراؤه تراجع الاقتصاديات الأوروبية و الصينية على وجه الخصوص. الطلب العالمي على النفط سيتراجع و معه السعار العالمية للمحروقات، مما سيضعف من تراجع عائدات صادراتنا.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ستبقى-حسب تقديرات صندوق النقد الدولي- تضمن توازنا في الميزانية إلى غاية 57 دولار للبرميل. من جهة أخرى، يمكن القول أن قيمة الدولار حاليا مستقرة مقارنة بالأورو (1 أورو=1.5 دولار في منتصف 2008،

1 أورو=1.36 دولار حاليا). و كثير هم الخبراء الذين أجمعوا بأن أكبر مستعملي الدولار على غرار الصين و العربية السعودية و باقي الدول المصدرة للنفط، لن تسمح بتراجع قيمة الدولار خوفا من رؤية الفائض المالي ينهار؛ وخاصة أن جزءا كبيرا منه وجد في الخزينة الأمريكية على شكل سندات. فهذه الدولة ستتدخل من خلال عمليات شراء واسعة للعملة الأمريكية كما أن البنك المركزي الأمريكي سيتدخل من أجل تفادي اتساع أكبر للعجز العمومي، مما يعني أن هناك احتمالا كبيرا بأن يستقر الدولار على الماديين القصير و المتوسط.

أما فيما يتعلق بتراجع قيمة احتياطياتنا للصرف التي قد تنجر عن تراجع قيمة الدولار، فقد نوع بنك الجزائر في العملات، حيث أن عملات احتياطياتنا للصرف هي الدولار و الين و الليرة و الأورو. خطر آخر قد ينجم عن تراجع قيمة الدولار يتعلق بديوننا المقدرة بالأورو، حيث أنها سددت بالتسبيق.

ثاني عامل يجب أن نحذره هو التضخم العالمي، وخصوصا التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يؤثر على سنداتنا في الخزينة الأمريكية والمقدرة بحوالي 46 مليار دولار. فعندما تتجاوز نسبة التضخم نسبة فوائد توظيف هذه السندات، ن سجل خسائر. نسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى 4.8 % في 2007.

هل سيتواصل هذا المنحى التضخمي الذي لم يتسبب لنا حاليا في خسائر واضحة؟ لدينا كل الأسباب للقول أن التضخم سيتوقف. فهذا التضخم سببه الرئيسي الارتفاع الكبير لأسعار و أسعار المواد الغذائية. فباستثناء هذين المؤشرين، لم تكن نسبة التضخم في الولايات المتحدة لتتجاوز 2%. و اليوم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بدأ يتراجع، و قد يكون استقرار بسيط في أسعار المواد الغذائية في أمريكا وراء تراجع نسبة التضخم في هذه البلدة 91%. و لا ننسى، أيضا، أن سعر النفط في انخفاض كبير، وإن تراجع النشاط في الولايات المتحدة بسبب هذه الأزمة

سيكون وراء تراجع المستوى العام للأسعار، و باعتبار الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو سنة 2008 ب4.9% مقابل 3.01 % سنة 2007 و قدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف من سنة 2007 ب130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، ألا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار سنتهتي بنسبة

نمو متواضعة تقدر ب3.08%. ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرّسّال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية و البنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

البنوك المركزية من جهة، تتصدى للتضخم ومستعدة للتدخل لوضع حد له. وهكذا فان الخطر الذي قد يحوم حول توظيف السندات الجزائرية في الخزينة الأمريكية ليس كبيراً و ربما قد يخفتي تماما، وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وكثير من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رسّال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب 4.6% عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3.9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2% في 2007 و55% في 2006 و 52% في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز الستين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها و المقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1.5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3.8%، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة وفي الحتام، نقول إن الاقتصاد العالمي إن ينحسر، وهناك خطر ضئيل بأن يكون هنالك انحسار شامل مع التدخلات المتوقعة في الخزائن العمومية الأمريكية و الأوروبية و اليابانية ... وإذا استوعبت سلطتنا الدرس جيدا و انتقلت بجدية و بواقعية إلى برنامج تنوع الاقتصاد، فإنها ستنحكم في الخسائر التي قد تسببها الأزمة في الجزائر.

وكما يقول المثل رب ضرة نافعة فالأزمة الاقتصادية العالمية قد تجلب العديد من الفوائد للاقتصاد الجزائري نذكر منها:

+ انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فنوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية و الجزائر، بلد مستورد للسلع؛ فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

+ انخفاض تكاليف مواد الإنتاج و هذا ا يخلق ديناميكية في الاقتصاد و كمثل فانهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره اثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية، لكن هذا لا يمنع وجود أضرار كبيرة قد تلحق بالاقتصاد الجزائري إن استمرت الأزمة على المستوى المتوسط و الطويل وذلك ب:

+ اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.

+ الرنود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم و هذا ما يؤدي إلى بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة و احتكارها السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجددا.

+ الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن إن تأتي إلى الجزائر نظرا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

+ تراجع التحويلات المالية من المغتربين نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة و خاصة الأوروبية رغم عدم تأثيره بشكل كبير على التوازنات الكبرى إلا انه يؤثر بجدة على الصعيد الاجتماعي خاصة في بعض المناطق التي تتميز بعدد كبير من المهاجرين. فالملاحظ من هذه الأزمة الاقتصادية أن بعض دول العالم الثالث التي تتميز بالعزلة المالية و الاقتصادية النسبية و الاقتصاد شبه المغلق قد تجنبنت التأثر المباشر بالأزمة أي أنها استفادت من تحلفها عكس الاقتصاديات الكبيرة و المفتوحة التي ضربها زلزال الأزمة بجدة و خاصة الدول التي تعتمد على التصدير للولايات المتحدة مثل اليابان.

: عبد النبي إسماعيل الطوشي، التنبؤ المبكر للأزمات باستخدام المؤشرات المالية القاندة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: www.kantakji.com

2: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، دراسة عن الأزمة العالمية الاقتصادية 2008.

: منتديات الشروق اولين، الأسباب الأزمة المالية 20/01/2009 www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

2: قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مقال معد للنشر.

3: عهاد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط مارس 2009.
: الطالب مصطفى الفحل، حلقة بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية، تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي، جامعة حلب، سوريا، ص10

2: د. محمد خليل فياض، أ. خالد الزاندي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، 20/01/2009، ص14.

: مدونة أفاق كتبها www.google.fr

عبد المجيد بوزيدي، كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر؟ على

: www.echoroukonline.com/ara/dossiers/analyses/36034.html

: فريد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة

: المالية ، بوادر الانفراج تلوح في www.google.fr.01/01/2010 أينو